دائـــرة تـنـمـيـة المـجـتـمـع
DEPARTMENT OF COMMUNITY DEVELOPMENT

دليـل المسـؤوليـــة المجتمعية للشركات

فـي إمـــارة أبـوظـبـــي

@dcdabudhabi

#هذا_هو_مجتمعنا
#THIS IS OUR COMMUNITY

المحتويات

- لمحة تعريفية 03
- نطاق الوثيقة 04
- السياق القانوني 05
- أهداف الدليل 07
- تطبيق الدليل 08
- هيكل الدليل 09
- مجالات النتائج الرئيسية والممارسات 10
- أسس المسؤولية المجتمعية للشركات 11
- مجالات التأثير الرئيسية للمسؤولية المجتمعية 15
- الحوافز 18
- الملحق أ - المعايير الدولية ذات الصلة 20
- الملحق ب – أمثلة على ممارسات المساهمة المجتمعية 22
- الملحق ج - التعريفات 24

لمحة تعريفية

تهدف دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي إلى إنجاز منظومة متكاملة للعمل الاجتماعي في الإمارة وتشجيع الجهات العاملة في مختلف القطاعات الاجتماعية وتمكينها لتحقيق أهدافها، فضلًا عن زيادة التوعية بأهمية المشاركة في العمل الاجتماعي العام وتعزيز قيم الخدمة المجتمعية. وتضطلع الدائرة أيضًا بمسؤولية وضع واعتماد السياسات اللازمة للمشاركة المجتمعية والمساهمات المجتمعية وتعزيز الاستثمارات والابتكارات في القطاع الاجتماعي.

وفي إطار أداء مهامها واختصاصاتها، تتولى الدائرة مسؤولية التنسيق مع الجهات ذات الصلة بهدف تطوير برامج توعوية عن أهمية المشاركة المجتمعية والمساهمة الاجتماعية، وكذلك تعزيز قيم الخدمة المجتمعية والعمل التطوعي والقيم الوطنية. وفي ضوء ذلك، أعدتَّ الدائرة هذا الدليل الاختياري لتزويد المؤسسات بإطار مناسب لتحقيق النتائج الاجتماعية، بحيث يمكن لعامة الجمهور والقطاع الثالث والقطاع الخاص التوافق على أهداف ومنهجيات الدعم الاجتماعي في جميع أنحاء الإمارة.

تعمل الدائرة على تحقيق رؤيتها بالشراكة مع جهات حكومية رئيسية في الإمارة، بما في ذلك دائرة التنمية الاقتصادية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وهيئة المساهمات المجتمعية - معًا.

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

هيئة المساهمات المجتمعية - معاً
Authority of Social Contribution – Ma'an

سوق أبوظبي للأوراق المالية
Abu Dhabi Securities Exchange

نطـــاق الوثيقـــة

أعـدَّ هـذا الدليـل للقطـاع الاجتماعـي والجهـات التابعـة والقطـاع شـبه الحكومـي والقطـاع الخـاص في إمـارة أبوظـبي. وقـد تـم تعريـف هـذه المصطلحـات في مـسرد هـذه الوثيقـة وفي القانـون رقـم (12) لسـنة 2018 بشـأن إنشـاء دائـرة تنميـة المجتمـع.

ليـس مـن مهمـة هـذا الدليـل إعـادة نـشر الدراسـات والمعلومـات الـتي نشرتهـا مراكـز البحـث الدوليـة وفـق المعايـير والأطـر الدوليـة ، بـل يهـدف إلى تحديـد المعايـير الدوليـة المعتـبرة لتكـون مرشـداً للمؤسسـات المتخصصـة، كمـا يوفـر - بصفتـه وثيقـة شـاملة - إطـارًا لتوحيـد منهجيـات المؤسسـات في إمارة أبوظـبي. كذلك، يسـلط الدليل الضـوء عـلى مجـالات العمـل ضمـن القطـاع الاجتماعـي عـبر قنـوات أساسـية مثـل منصـة هيئـة المسـاهمات المجتمعيـة - معًـا، ويتطـرق إلى الجهـات الأخـرى المعتمـدة لتحديـد طـرق اسـتلام وتوزيـع مسـاهمات المسـؤولية المجتمعيـة.

يهـدف هـذا الدليـل إلى تكملـة المعايـير والأطـر القائمـة ذات الصلـة بـالأداء غـير المـالي للمؤسسـات، والـذي يشـمل الأداء الاجتماعـي والأثـر البيـئي.

السياق القانوني

الدليل هو عبارة عن وثيقة توضيحية أصدرتها دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي، والتي تم إعدادها استنادًا إلى القانون رقم (12) لسنة 2018، وكذلك القانون رقم (6) لسنة 2019 بإنشاء هيئة المساهمات المجتمعية (معًا)، الذي تباشر بموجبه الهيئة الاختصاصات التالية:

جمع المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد كجزء من مسؤوليتهم تجاه المجتمع لإنفاقها أو توجيهها في خدمة المجتمع.

تفعيل المسؤولية المجتمعية في الإمارة، وذلك عن طريق إيجاد حلول ومشاريع مبتكرة لخدمة المجتمع.

تعزيز مبادئ التسامح والمسؤولية المجتمعية من خلال برامج توعوية، وبرامج المساهمة المجتمعية مع الجهات المعنية.

تشمل أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات الأنشطة التجارية بموجب المادة 244 من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية الذي دخل حيز التنفيذ في 2 يناير 2022.
تنص المادة 244 بشأن المسؤولية المجتمعية للشركات على ما يلي:

للشركة بعد موافقة الهيئة بقرار خاص أن تقوم بتخصيص نسبة من أرباحها السنوية أو الأرباح المتراكمة للمسؤولية المجتمعية.

تلتزم الشركة بالإفصاح على موقعها الإلكتروني بعد انتهاء السنة المالية عن قيامها بمسؤوليتها المجتمعية من عدمه.

يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية السنوية للشركة الجهة أو الجهات المستفيدة من هذه المساهمات المجتمعية.

علاوة على ذلك، فإن قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2018 في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت يحدد الإطار التنظيمي لمساهمات المسؤولية المجتمعية وإجراءات توثيقها وإدارتها وتوجيهها في الدولة، كما يحدد الحوافز والامتيازات لممارسة المسؤولية المجتمعية.
تنص المادة 26 من القانون الاتحادي رقم (6) لعام 2022 على تخصيص الشركات للأموال بشكل اختياري للجمعيات التعاونية في إطار مسؤوليتها المجتمعية.

أهداف الدليل

تهدف دائرة تنمية المجتمع إلى توفير حياة كريمة لكافة أفراد المجتمع عبر حماية وتفعيل ودعم مجتمع واقتصاد مستدامين يتميزان بالشفافية وبتلبية الحاجات المختلفة لمجتمع أبوظبي المتنوع والآخذ بالنمو من خلال المشاركة الفعالة لمختلف الأطراف المحلية.

وانطلاقًا من رؤية الدائرة، فقد تم إعداد هذا الدليل بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الرئيسية في الإمارة بهدف:

- دعم اعتماد إجراءات وتدابير المسؤولية المجتمعية
- تشجيع الحوافز والمزايا ذات الصلة بالمساهمات المجتمعية والدعوة إلى مشاركة الأعمال التجارية في الأعمال المجتمعية
- زيادة التوعية بالسلوكيات الاجتماعية والبيئية المسؤولة
- تشجيع مبدأ المسؤولية المجتمعية في القطاع الخاص والقطاع شبه الحكومي والقطاع الثالث للتأسيس لمساهمات منظَّمة تحقق الأولويات الاجتماعية للإمارة

تطبيق الدليل

لا يشكّل الدليل نظام إدارة، ولا يهدف إلى استبدال أي ممارسات أو استراتيجيات قائمة ذات صلة بالمسؤولية المجتمعية للشركات. والغرض أن يكون بمثابة دليل طوعي يمكن المؤسسات من الذهاب إلى ما هو أبعد من الامتثال الإلزامي لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، لتقديم أداء اجتماعي وبيئي يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية للشركات. ويتعين على المؤسسات إعادة النظر في دمج عناصر الدليل - سواءً بعضها أو كلها - في ممارسات الأعمال لديها، فضلًا عن التواصل مع الجهات المعتمدة مثل هيئة المساهمات المجتمعية - معًا لتقديم المساهمات المالية أو العينية.

تساعد الأسس المحددة في هذا الدليل المؤسسات الساعية إلى تطوير برامج المسؤولية المجتمعية لديها. كما يحدد هذا الدليل بعض أطر إعداد التقارير والمعايير الرائدة المطبقة عالميًا، والتي تشكّل أفضل الممارسات العالمية:

يحدد المعيار الدولي للمسؤولية المجتمعية آيزو 26000:2010 مجالات التركيز التي يتعين على المؤسسات العمل فيها لتحسين أدائها المجتمعي والبيئي.

تحدد المبادرة العالمية للتقارير سلسلة من أطر القياس المصممة لقطاعات محددة. وتعد هذه المبادرة معيارًا لتقارير الآثار الاجتماعية والبيئية في قطاعات مختلفة. وتركّز المبادرة على قياس الآثار الاجتماعية والبيئية وإعداد تقارير بها إلى الجهات المعنية، وبذلك توفر أساسًا لتحسين الأعمال بشكل عام.

إطار التقارير المتكاملة هو ثمرة مراجعة العديد من معايير المحاسبة العالمية وجمعها في معيار واحد للتقارير المالية. يمكّن هذا المعيار المؤسسات من مراعاة المقاييس المالية للأداء المجتمعي والبيئي، وإعداد التقارير على أساسها. كما يتضمن الأطر المعتمدة في: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB).

هيكل الدليل

يحـدد الدليـل مجـالات النتائـج الرئيسـية الـتي يمكـن للمؤسسـات تحقيقهـا لإرسـاء وتعزيـز ممارسـات المسـؤولية المجتمعيـة الداخليـة لديهـا. يشـير الدليـل إلى مجموعـة مـن الممارسـات الـتي يمكـن للمؤسسـات تطبيقهـا، مـع تسـليط الضـوء عـلى التفاعـلات الرئيسـية مـع هيئـة المسـاهمات المجتمعيـة - معًـا بصفتهـا الجهـة الرسـمية المعتمـدة للمسـؤولية المجتمعيـة الحكوميـة في إمـارة أبوظـبي.

ويقـدم هـذا الدليـل بعـض الممارسـات العامـة الـتي يمكـن للمؤسسـات اتباعهـا لتحقيـق كل مجـال مـن مجـالات النتائـج الرئيسـية، فضـلًا عـن إشـارات إلى مـوارد قـد تكـون مفيـدة للمؤسسـة المنفـذة.

النتيجة:
هي حصيلة التي تحققت من خلال تنفيذ كل مجال.

الممارسة:
طرق التنفيذ المختلفة لكل مجال.

الموارد والمعايير:
موارد إضافية ومعايير خارجية ذات صلة بكل مجال.

مجالات النتائج الرئيسية والممارسات

تنقسم مجالات النتائج الرئيسية لبناء القدرات الداخلية للمسؤولية المجتمعية إلى قسمين:

1. أسس المسؤولية المجتمعية للشركات
2. مجالات التأثير الرئيسية للمسؤولية المجتمعية

يوصى للمؤسسات التي تطبق الدليل بالنظر في تطبيق جميع العناصر الواردة في القسمين، على اعتبار أنها أسس بناء قدرات أكثر شمولًا في ما يخص المسؤولية المجتمعية ويمكن تحقيقها عن طريق الالتزام بالمعايير الدولية الملائمة في هذا الصدد.

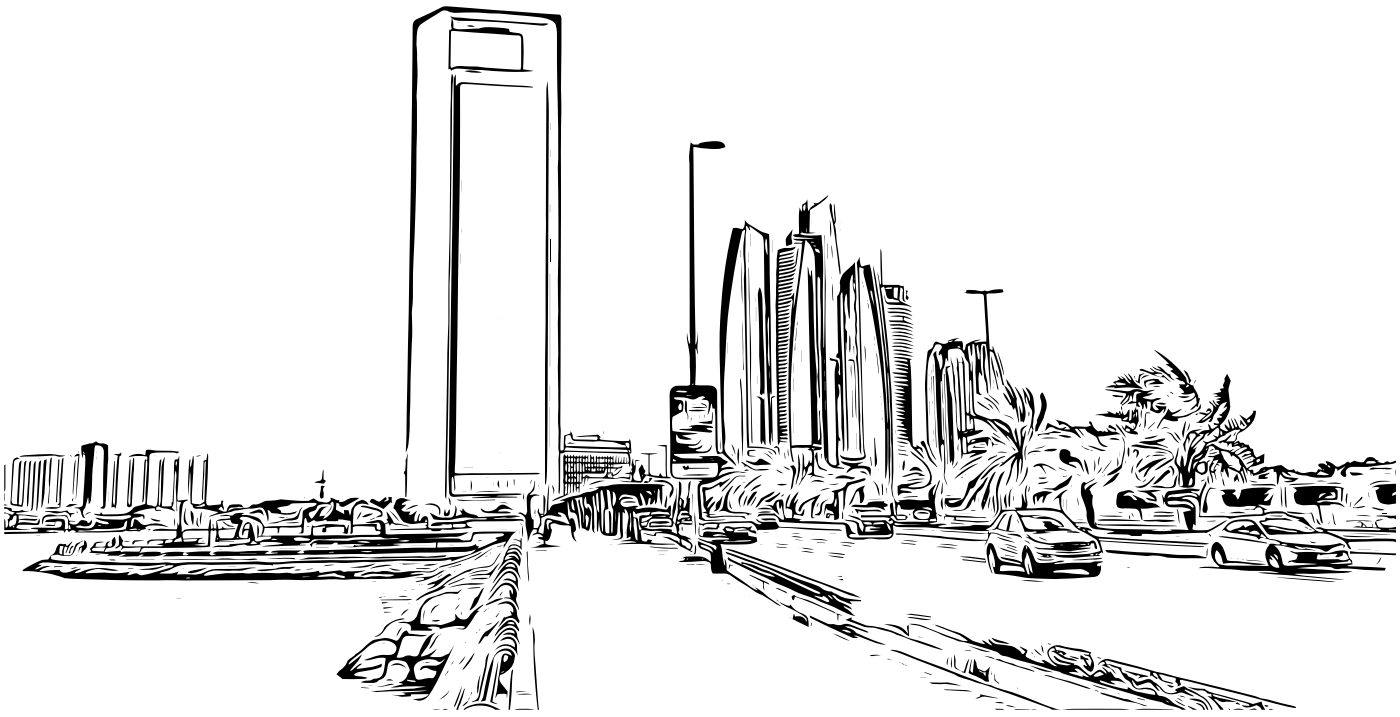

1. أسس المسؤولية المجتمعية للشركات

1.1 وضع مبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات

النتيجة:

وضع مجموعة واضحة من المبادئ لتوجيه سلوكيات وتصرفات المؤسسة، على صعيد القطاعات الاقتصادية والمجتمعية والاستهلاكية، فضلًا عن السياقات التقنية والقانونية للأماكن والأسواق التي تعمل فيها المؤسسة. ويجب أن تكون تلك المبادئ متسقة مع معايير السلوك المقبولة دوليًا ومنظَّمة عبر ترتيبات حوكمة المؤسسة.

الممارسة:

1. مراعاة السياقات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والقانونية للأماكن والأسواق التي تعمل فيها المؤسسة وتوثيق المجالات الرئيسية للمخاطر والفرص ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية.
2. وضع مجموعة واضحة من المبادئ، تشمل على سبيل المثال: الاعتماد على القيم المؤسسية لتوجيه سلوكيات وتصرفات المؤسسة بموجب مبدأ مواطنة الشركات.
3. يجب أن تكون المبادئ متسقة مع معايير السلوك المقبولة دوليًا ومحليًا ويجوز أن تستند إلى المعايير الدولية.
4. يتضمن وضع المبادئ مشاركة نظام الحوكمة في المؤسسة، والذي يضمن الالتزام بالممارسات الشفافة المسؤولة في ما يخص المسؤولية المجتمعية.
5. يجب أن يضمن نظام الحوكمة في المؤسسة تحقيق أثر واضح وإيجابي في المجالات الاجتماعية ذات الأولوية في إمارة أبوظبي، على النحو الذي حددته دائرة تنمية المجتمع.

الموارد والمعايير:

1. معايير آيزو الدولية للمسؤولية المجتمعية
2. دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول العناية الواجبة
3. التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
4. المبادرة العالمية للتقارير

1. أسس المسؤولية المجتمعية للشركات

1.2 فهم الجهات المعنية

النتيجة:

اكتساب المؤسسة فهمًا جليًا للجهات المعنية وقيمها وأولوياتها، وكذلك للعلاقة التي تربط الجهات المعنية بالمؤسسة.

الممارسة:

1. وضع خريطة الجهات المعنية التي تشمل العلاقات الرئيسية داخليًا وخارجيًا، مثل: أبرز مجموعات العملاء والموردين والقوى العاملة والمجتمعات المحلية وأماكن العمل وهيئات تنظيم السوق.
2. وضع خطة مشاركة كل جهة معنية، وتحديد قيمها ومشكلاتها وأولوياتها التي تتماشى أو قد تتعارض مع أهداف المؤسسة حيثما أمكن ذلك.
3. تحديد توقعات الجهات المعنية من المؤسسة، وأي مبادرات أو سلوكيات حددتها الجهات المعنية بشأن المؤسسة خلال العمل معها.

الموارد والمعايير:

1. معايير آيزو الدولية للمسؤولية المجتمعية
2. التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
3. مذكرات توجيهية بشأن معايير الأداء - مؤسسة التمويل الدولية

1. أسس المسؤولية المجتمعية للشركات

1.3 فهم المساهمات المجتمعية في إمارة أبوظبي

النتيجة:

اكتساب المؤسسة فهمًا مفصلًا لجوانب المسؤولية المجتمعية والبيئية التي تسعى إلى معالجتها عن طريق استراتيجيتها وعملياتها التجارية ومبادراتها، مع تحديدها للمبادرات والشراكات الملائمة لتحقيق النتائج المجتمعية في إمارة أبوظبي.

الممارسة:

1. مراجعة الملحق (ب) من الدليل لتحديد بعض الممارسات الرئيسية ذات الصلة بأداء الشركات لمسؤوليتها المجتمعية في الإمارة.
2. تحديد أفضل الممارسات التي تلائم المؤسسة، مثل التوعية المجتمعية أو الأعمال الخيرية للشركات.
3. إدراج الممارسات المختارة في استراتيجية المؤسسة وخططها وعملياتها التجارية ومبادراتها حسب الاقتضاء.
4. تحديد المؤسسات الخيرية المحتملة العاملة في أبوظبي كما وردت في القائمة الرسمية للمؤسسات الخيرية في الدولة (يرجى مراجعة الموارد الواردة أدناه للاطلاع على الروابط)
5. العمل مع الجهات المعتمدة لتنسيق المساهمات المجتمعية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت حكومة أبوظبي هيئة المساهمات المجتمعية (معًا) بصفتها القناة الرئيسية لمساهمات المسؤولية المجتمعية في الإمارة، حيث تم تكليف الهيئة بدعم الأولويات الاجتماعية والفئات الضعيفة في الإمارة.

قد تشمل جهود العمل مع الجهات المعتمدة بشكل عام ما يلي:

- اختيار الجهة التي ستعمل معها المؤسسة على أنواع محددة من مساهمات المسؤولية المجتمعية (النقدية والعينية وغيرها)
- تأكيد مساهمات المسؤولية المجتمعية ومقاييس الأداء المتفق عليها (إن وجدت)
- اتباع العمليات والإجراءات ذات الصلة بمنصة المساهمة المجتمعية الاجتماعية المختارة وأدواتها (مثل: المشاركة وتوقيع الاتفاقيات عبر منصة المساهمات المجتمعية - معًا)

الموارد والمعايير:

1. قائمة المؤسسات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة
2. هيئة المساهمات الاجتماعية - منصة مساهمات معاً
3. معايير آيزو الدولية للمسؤولية المجتمعية
4. التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
5. المبادرة العالمية للتقارير
6. مذكرات توجيهية بشأن معايير الأداء - مؤسسة التمويل الدولية

1. أسس المسؤولية المجتمعية للشركات

1.4 الالتزام بمبدأ المساءلة

النتيجة:

تطبيق نظام واضح لدى المؤسسة للمساءلة عن أدائها المجتمعي والبيئي، يرتبط ببرنامج مؤسسي لمراقبة وتقييم الأثر بناءً على مقاييس الأداء المحددة.

الممارسة:

1. تحديد المسؤوليات التنظيمية وتقديم تقارير تستند إلى مقاييس المسؤولية المجتمعية للشركات، بالإضافة إلى تحديد الآثار الاجتماعية والبيئية ونتائج المبادرات بما يتماشى مع معيار مقبول دوليًا.
2. تحديد عملية قياس الأداء المجتمعي والبيئي للمؤسسة وتقييمه، وذلك بما يتماشى مع نظام المساءلة المؤسسية القائم لتحفيز المؤسسات نحو تكييف منهجياتها وممارساتها حيثما كان ذلك مناسبًا ومطلوبًا.
3. تحديد متطلبات التقارير الملائمة في إمارة أبوظبي والامتثال لها.

الموارد والمعايير:

1. معايير آيزو الدولية للمسؤولية المجتمعية
2. التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
3. المبادرة العالمية للتقارير
4. مذكرات توجيهية بشأن معايير الأداء - مؤسسة التمويل الدولية
5. هيئة المساهمات الاجتماعية - منصة مساهمات معاً

2. مجالات التأثير الرئيسية للمسؤولية المجتمعية:

2.1 المسؤوليات تجاه الموظفين

النتيجة:

احترام المؤسسة للحقوق المعتمدة عالمياً فيما يخص حقوق الموظفين لديها وانتهاجها ممارسات تشغيلية منصفة تتوافق مع المعايير المقبولة دوليًا. كذلك، تكون المؤسسة على دراية بسياسات التوطين المتبعة في إمارة أبوظبي، ولديها القدرة على قيادة ممارسات أعمال شاملة، بالإضافة إلى توفيرها قدرات التخفيف من التمييز أو الأنشطة التي تفضي إلى تهميش الفئات الضعيفة أو الأقليات.

الممارسة:

1. الإلمام بسياسات التوطين في الإمارة وتحديد أي عوائق أو ممارسات قد تتعارض مع استقطاب المواهب الإماراتية واستبقائها في المؤسسة، بالإضافة إلى التواصل مع حكومة أبوظبي بشأن مكملات الحوافز المالية المقدَّمة للمواطنين ووضع خطط المؤسسة وتنفيذها.
2. التواصل مع الموظفين والمجتمع الأوسع لتحديد المجالات التي قد تتطلب الاهتمام بالممارسات التنظيمية من أجل تحسين استقطاب واستبقاء القوى العاملة التي تمتاز بالنشاط والابتكار والتنوع، بالإضافة إلى وضع خطط التحسين وتنفيذها في مختلف المجالات المحددة.
3. ضمان توفر آليات تظلم ملائمة للموظفين، بما يشمل تخصيص خطوط ساخنة للإبلاغ تكون بمثابة قناة تواصل آمنة للموظفين، بما في ذلك الفئات المتنوعة ثقافيًا ولغويًا.

الموارد والمعايير:

1. مذكرات توجيهية بشأن معايير الأداء - مؤسسة التمويل الدولية
2. توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات متعددة الجنسيات بشأن السياسات العامة
3. التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حقوق الإنسان

2. مجالات التأثير الرئيسية للمسؤولية المجتمعية:

2.2 الأثر الإيجابي على المستهلكين والمجتمعات والجهات المعنية الأخرى

النتيجة:

التزام المؤسسة بمعايير السلوك الأخلاقية التي حددتها، وحفاظها على عقد اجتماعي مع المجتمعات التي تعمل فيها وتخدمها، وكذلك حفاظها على التزاماتها المجتمعية تجاه جميع الأسواق وفئات المستهلكين ذات الصلة والتزامها بالمعايير المقبولة دوليًا لحقوق وحماية المستهلك.

الممارسة:

1. إرساء التزام المؤسسة تجاه مجتمعاتها، وذلك عبر إشراك الجهات المعنية ومواءمة مبادئ المسؤولية المجتمعية مع التزامات المؤسسة تجاه مجتمعاتها وإنشاء الضوابط والتوازنات لضمان مواصلة الالتزام من خلال تقديم المؤسسة مساهمات المسؤولية المجتمعية إلى و/أو عبر هيئة المساهمات المجتمعية - معًا سوف تتلقى جهات القطاع الخاص تقريرًا عن توزيع مساهماتها وذلك بهدف التخفيف من التكاليف التشغيلية لهذه الممارسة.
2. تحديد الفئات التي قد تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بمشروع أو نشاط تجاري، وقد يصنف الأشخاص باعتبارهم من الفئات المعرضة للخطر نظرًا لحالتهم السيئة أو غير المواتية أو قد يصبحون من الفئات المعرضة للخطر نتيجة للمشروع (مثل: حالات الانتقال وفقدان سبل العيش).
3. تحديد الفرص والمجالات ذات الأولوية للمجتمع من أجل العمل عليها وتقديم الدعم عبر برامج الأثر الاجتماعي التابعة لهيئة المساهمات المجتمعية - معًا، على سبيل المثال

الموارد والمعايير:

1. هيئة المساهمات الاجتماعية - منصة مساهمات معاً
2. معايير الأداء الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية

2. مجالات التأثير الرئيسية للمسؤولية المجتمعية:

2.3 المسؤوليات تجاه البيئة

النتيجة:

اكتساب المؤسسة القدرة على الإلمام بالمخاطر البيئية، فضلًا عن التخفيف من الآثار البيئية على المجتمعات المتضررة وإصلاحها.

الممارسة:

1. تحديد أوجه الصلة القائمة بين البيئة وجودة حياة الجهات المعنية بالمؤسسة، وتحديد الآثار السلبية والإيجابية المحتملة على البيئة.
2. تحديد استراتيجيات وممارسات الأعمال والمبادرات الناجعة للتخفيف من المخاطر البيئية، التي قد تقلل الأثر البيئي وتعويض آثارها الناجمة على المجتمع.
3. التأكد من وضوح المسؤوليات المؤسسية وإطار المساءلة عن الآثار البيئية والمجتمعية.

الموارد والمعايير:

1. التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
2. مذكرات توجيهية بشأن معايير الأداء - مؤسسة التمويل الدولية

الحـــوافـــز

يـوصى للجهـات بمراجعـة مجموعـة كبـيرة مـن المعـارف الـتي تحـدد العلاقـة الإيجابيـة بـين الأداء المـالي وأداء الأسـهم العامـة مـن جهـة، وتركيـز الـشركات عـلى مسـؤوليتها المجتمعيـة والتنميـة المسـتدامة مـن جهـة أخـرى.

تتوفـر الحوافـز الماليـة وغـير الماليـة عـلى حـد سـواء في بعـض الأحيـان، ويتحـدد ذلـك بنـاءً عـلى الجهـة المسـتفيدة مـن المسـاهمة والقضيـة المجتمعيـة الحاصلـة عـلى الدعـم والأثـر المجتمعـي المتحقـق وغيرهـا مـن المتغـيرات. ويمكـن أن تشـمل هـذه الحوافـز المكافـآت والتقديـر، فضـلًا عـن الحوافـز الضريبيـة وغيرهـا.

وفي هـذا الصـدد، سـتعمل دائـرة تنميـة المجتمـع بالتعـاون مـع شركائهـا عـلى تحديـد الحوافـز المقدمـة للجهـات الـتي تدمـج مبـادئ المسـؤولية المجتمعيـة في أعمالهـا وتصميـم تلـك الحوافـز ودعـم الاسـتفادة منهـا.

مع إصدار قانون ضريبة الشركات في الدولة على المستوى الاتحادي، قد تتأهل الشركات التي تقدم مساهمات إلى الجهات المستحقة ذات النفع العام للحصول على حوافز ضريبية. وسيعتمد ذلك بالكامل على اللوائح التنفيذية الاتحادية التي تضعها وزارة المالية.

ومن الأمثلة الأخرى في أبوظبي: هيئة المساهمات المجتمعية - معًا التي ستعمل بنشاط على تطوير الحوافز التي تعزز اعتماد المساهمين في منصتها مبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات. يمكن للشركات المهتمة الاطلاع على الصفحة المخصصة للمساهمين من القطاع الخاص (https://fundraise.maan.gov.ae/en/content/csr-enable-ment) للمزيد من المعلومات عن الحوافز، والتي قد تشمل:

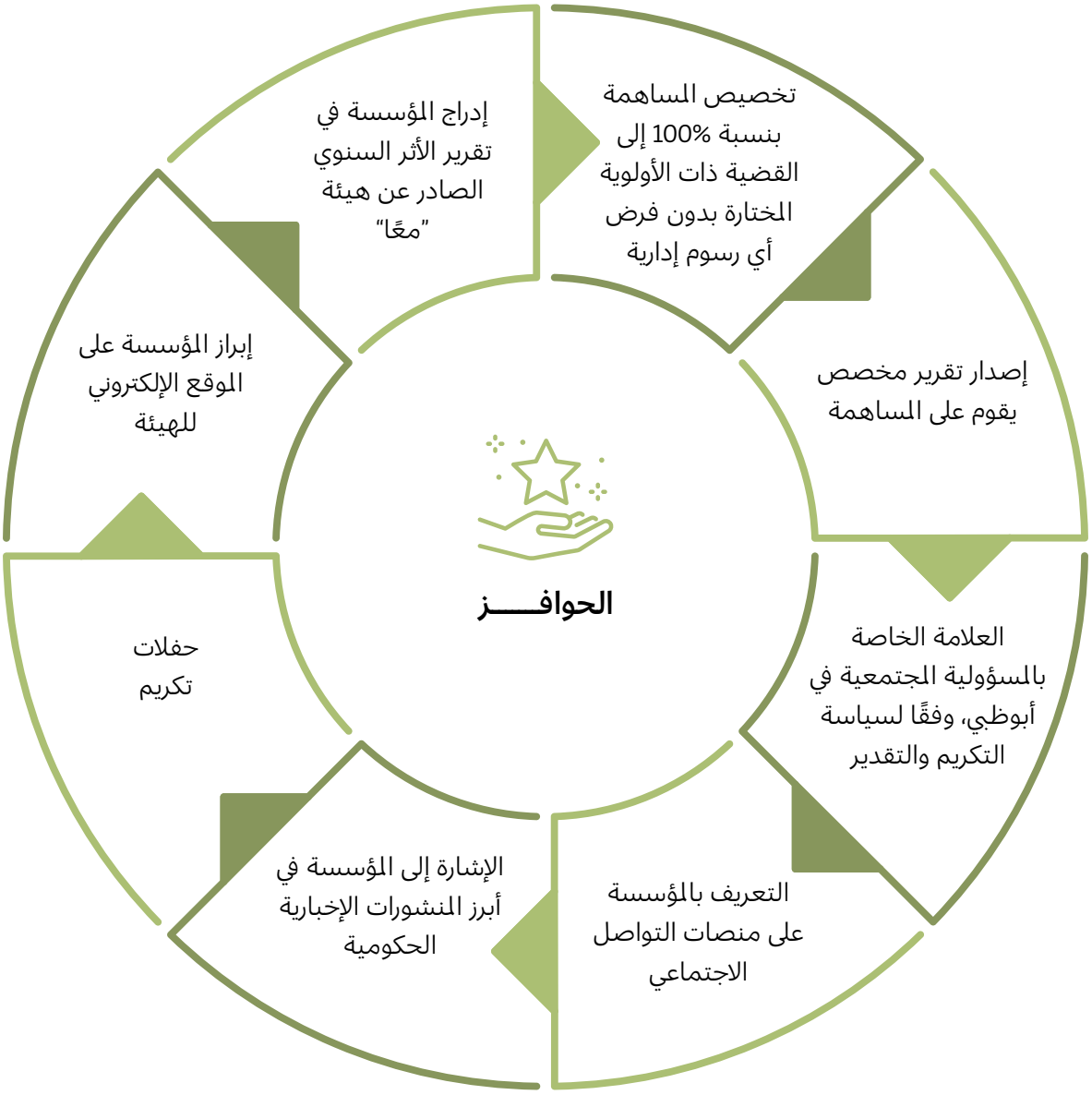

الملحق أ

المعايير الدولية ذات الصلة:

المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية (آيزو 26000:2010)

أعـدَّت المنظمـة الدوليـة للتقييـس، بعـد مشـاورات مكثفـة، المواصفـة القياسـية الدوليـة للمسـؤولية المجتمعيـة، وذلـك بهـدف مسـاعدة المؤسسـات على تقييـم ومعالجة مسـؤولياتها المجتمعيـة ذات الصلـة والأهميـة لرسـالتها ورؤيتهـا وعملياتهـا وعملائهـا وموظفيهـا ومجتمعاتهـا والجهـات المعنيـة الأخـرى، وكذلـك للأثـر البيـئي للمؤسسـة. لا تعـد المواصفـة الدوليـة للمسـؤولية المجتمعيـة بمثابـة شـهادة، بـل تسـتخدمها المؤسسـات لتحسـين قـدرات المسـؤولية المجتمعيـة لديهـا.

إطار المبادرة العالمية للتقارير

تمثـل معايـير المبـادرة العالميـة للتقاريـر أفضـل الممارسـات العالميـة لإعـداد التقاريـر العامـة بشـأن مجموعـة مـن الآثـار الاقتصاديـة والبيئيـة والاجتماعيـة. وتوفـر تقاريـر الاسـتدامة القائمـة على معايـير المبـادرة العالميـة للتقاريـر معلومـات وافيـة حـول مسـاهمات المؤسسـة في التنميـة المسـتدامة، سـواء كانـت إيجابيـة أو سـلبية.

معايـير المبـادرة العالميـة للتقاريـر هـي عبـارة عـن نظـام وحـدات يتألـف مـن المعايـير المترابطـة. تدعـم ثـلاث سلاسـل مـن المعايـير الصـادرة عن المبـادرة عمليـة إعـداد التقاريـر: المعايـير الشـاملة الـتي تنطبـق على جميـع المؤسسـات، والمعايـير القطاعيـة الـتي تنطبـق على قطاعـات محـددة، والمعايـير المواضيعيـة الـتي يحـدد كل منهـا معلومـات ذات صلـة بموضـوع معـين. ويسـاعد اسـتخدام هـذه المعايـير المؤسسـات في تحديـد المواضيـع الجوهريـة (ذات الصلـة) لتحقيـق التنميـة المسـتدامة.

إطار التقارير المتكاملة:

كان الهدف من وضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو تطوير معايير عالية الجودة تمتاز بأنها مفهومة وقابلة للتنفيذ ومقبولة عالميًا لتمكين القطاع الخاص من الكشف عن البيانات ذات الصلة بالمحاسبة والاستدامة. وقد تولى مجلسان يختصان بوضع المعايير مهمة إعداد تلك المعايير، وهما مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير الاستدامة الدولية. كما تم إدماج المعايير التي أعدَّها مجلس معايير الاستدامة الدولية مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تحسين جودة المعلومات المتاحة لمقدمي رؤوس الأموال بما يمكّن من تخصيصها على نحو أكثر كفاءة وفائدة.

دعم تكاملية التفكير وصنع القرار والإجراءات المتمحورة حول إيجاد القيمة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

تعزيز نهج أكثر اتساقًا وكفاءة لإعداد التقارير المؤسسية، بحيث تستند التقارير إلى مسارات مختلفة وتطرح مجموعة كاملة من العناصر التي تؤثر جوهريًا في قدرة المؤسسة على تحقيق القيمة مع مرور الوقت.

تعزيز المساءلة والإشراف على القاعدة العريضة لرؤوس الأموال (المالية والصناعية والفكرية والبشرية والاجتماعية والطبيعية) وتعزيز الإلمام بأوجه استقلاليتها.

إصدر إطار التقارير المتكاملة في الأصل في عام 2013، ثم صدرت نسخة منقحة منه في عام 2021 بعد مشاورات مكثفة في السوق مع:

1,470
فـــردًا

55
بلـــدًا

الملحق ب

أمثلة على ممارسات المساهمة المجتمعية:

تحدد القائمة التالية بعض الممارسات الرئيسية للمسؤولية المجتمعية في أبوظبي:

الممارسة	الوصف
التطوع المجتمعي	أداء موظفي الجهة أعمالًا تطوعية لدعم مجتمعهم المحلي، بما يشمل التطوع لخدمة جمعية أو منشأة ذات نفع عام مرخصة من السلطات المعنية، عبر هيئة المساهمات المجتمعية - معًا.
تنفيذ برامج التطوع المجتمعي	تنفيذ الجهة لبرنامج تطوعي مجتمعي يعالج تحديًا اجتماعيًا في الإمارة وتعاونها مع المتطوعين لتنفيذ البرنامج.
الترويج لدعم قضية أو مجموعة	تقديم المؤسسة مساهمة من صافي أرباحها، وعادةً ما يكون هذا الدعم لقضية معينة أو مؤسسة غير ربحية ذات نفع عام على مدار فترة زمنية معينة.
التوعية المجتمعية	تقديم المؤسسة الأموال أو المساهمات العينية أو غيرها من الموارد لتعزيز الوعي بشأن قضية اجتماعية معينة.
الأعمال الخيرية للشركات	تقديم المؤسسة مساهمة مباشرة لقضية أو مؤسسة غير ربحية (منح نقدية أو تبرعات أو خدمات عينية)، بما في ذلك المساهمات المقدّمة عبر منصة المساهمات المجتمعية للهيئة.
البرامج المؤسسية لمطابقة العطايا	نوع من الأعمال الخيرية تقوم فيه المؤسسات بمطابقة التبرعات المالية المقدمة من موظفيها مع القضايا و/أو المنظمات غير الربحية، بما في ذلك تقديم المساهمات عبر منصة المساهمات المجتمعية لهيئة "معًا".

أمثلة على ممارسات المساهمة المجتمعية:

تحدد القائمة التالية بعض الممارسات الرئيسية للمسؤولية المجتمعية في أبوظبي:

الممارسة	الوصف
ممارسات الأعمال التي تتسم بالمسؤولية المجتمعية	اعتماد المؤسسة وتنفيذها لممارسات الأعمال والاستثمارات التي تدعم القضايا الاجتماعية من أجل تحسين جودة حياة المجتمع وحماية البيئة.
التسويق الاجتماعي	دعم المؤسسة تنفيذ حملات لتغيير السلوك تهدف إلى تحسين الصحة العامة أو السلامة أو البيئة أو جودة حياة المجتمع. ويمكن أن تقتصر تلك الحملات على الشركة، لكنها تشمل في الغالب جهات من القطاع العام. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات التعاون مع هيئة "معًا" لإطلاق حملات تغيير السلوك أو تسجيل أثرها.
الشراكات	عقد شراكات مع جهات القطاع الثالث ذات النفع العام لدعمها في تحقيق أهدافها وبرامجها.
ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية	ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات عن طريق وضع استراتيجيات مستدامة للمسؤولية المجتمعية وتوفير الفرص لإطلاق الحملات والمبادرات الإنسانية والمجتمعية والمشاركة في البرامج التطوعية.
دعم القطاع الثالث	تقديم الدعم المادي أو الأراضي أو جزء من الملكية أو توفير الموظفين أو تقديم الرعاية المالية أو دفع مبالغ مالية لجهات القطاع الثالث.
دعم البرامج والمشاريع الحكومية	المساهمة في تنمية المجتمع ضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، وذلك عن طريق تقديم مساهمات مالية و/أو عينية لتمويل برامج ومشاريع التنمية في الإمارة أو المجتمع.
سياسات عمل ملائمة	اعتماد سياسات صديقة للبيئة في الإنتاج والعمل.
المساهمة في حل التحديات الاجتماعية	تعزيز روح الابتكار والبحث العلمي والمساهمة في توفير حلول للمشكلات أو التحديات التي تواجه المجتمع. يمكن للمؤسسات التعرف على التحديات الاجتماعية بالاستفادة من النهج العلمي الذي نفذته دائرة تنمية المجتمع وذلك لإعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية في إمارة أبوظبي. يوصى للشركات بالمساهمة في حل التحديات في الإمارة عن طريق مساهمات المسؤولية المجتمعية المقدَّمة عبر هيئة المساهمات المجتمعية - معًا.

الملحق ج

التعريفـات:

المسؤولية المجتمعية للشركات:

تستخدم المنظمة الدولية للتقييس (آيزو) مصطلح «المسؤولية المجتمعية» لتعريف المسؤولية المجتمعية للشركات على أنها «مسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذى من شانه أن:

- يساهم في التنمية المستدامة، المتضمنة لصحة ورخاء المجتمع
- يأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية
- يتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية
- يحقق الانسجام بين قيم المؤسسة وعلاقاتها وممارساتها

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية المجتمعية للشركات على أنها «سلوك تجاري مسؤول» في التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عنها حيث تشير إليها باعتبارها «المساهمات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات في إحراز التقدم الاقتصادي والبيئي والمجتمعي، وتقليل الصعوبات التي قد تنشأ عن عملياتها». بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2018 في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت. تُعرَّف المسؤولية المجتمعية للشركات في الدولة بأنها «المساهمة الاختيارية للشركة أو المنشأة في التنمية المجتمعية من خلال تقديم مساهمات (نقدية و/ أو عينية) لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ومنها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة بالإضافة إلى ممارسات المسؤولية المجتمعية».

دائرة تنمية المجتمع

دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي المنشأة بموجب قانون إمارة أبوظبي رقم (12) لسنة 2018.

الإمارة

إمارة أبوظبي

المبادرة العالمية للتقارير

مبادرة عالمية أطلقتها منظمة دولية مستقلة تساعد الشركات والمنظمات الأخرى على تحمل المسؤولية عن آثارها، عن طريق تزويدها باللغة العالمية المشتركة لتحقيق تلك النتائج وتوفير المعايير الأكثر استخدامًا في تقارير الاستدامة على الصعيد العالمي.

المبادئ التوجيهية

المبادئ التوجيهية ذات العلاقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات في الإمارة.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

وضعتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهي مؤسسة غير ربحية ذات نفع عام أسست بهدف تطوير معايير عالية الجودة تمتاز بأنها مفهومة وقابلة للتنفيذ ومقبولة عالميًا للكشف عن بيانات المحاسبة والاستدامة، فضلًا عن تعزيز وتيسير اعتماد تلك المعايير.

التعريفـات:

الآيزو

المنظمة الدولية للتقييس، التي تتولى إعداد المواصفات الدولية ونشرها.

الهيئة

هيئة المساهمات المجتمعية - معًا التي تأسست بموجب القانون رقم (6) لسنة 2019.

منصة المساهمات الاجتماعية التابعة للهيئة

منصة تابعة لهيئة "معًا" تعمل على ضمان مركزية المساهمات الاجتماعية عبر عرض فرص المشاركة المجتمعية بجميع أشكالها على المنصة الرقمية، بما في ذلك متطلبات تقارير الأثر الاجتماعي وإعداد أطر الحوافز لتشجيع المشاركة.

مؤسسة غير ربحية

مؤسسة غير ربحية حاصلة على ترخيص من سلطات الترخيص في الإمارة.

الشركة ذات الهدف الاجتماعي

منشأة خاصة ربحية تهدف في الوقت ذاته إلى تحقيق منفعة اجتماعية، وتكون حائزة على ترخيص من سلطات الترخيص في الإمارة لمزاولة نشاط اقتصادي، بما ذلك تلك الموجودة في المناطق الحرة المالية.

القطاع الخاص

المنشآت والشركات الخاصة.

المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

المعايير التي وضعها مجلس معايير محاسبة الاستدامة لتوجيه عملية الكشف عن معلومات الاستدامة المالية الجوهرية من طرف الشركات للمستثمرين. تحدد المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة، والمتوفرة لما يصل إلى 77 قطاعًا، مجموعة فرعية من القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة الأكثر صلة بالأداء المالي في كل قطاع.

مساهمة المسؤولية المجتمعية

المساهمة الاختيارية للشركة أو المنشأة في التنمية المجتمعية من خلال تقديم مساهمات (نقدية و/ أو عينية) لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ومنها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التعريفـات:

القطاع الثالث

يشـمل القطـاع الثالـث علـى سـبيل المثـال: (المؤسسـات غـير الربحيـة وأماكـن العبـادة والنوادي والمؤسسـات الاجتماعيـة والعمـل التطوعي)

استراتجية القطاع الثالث

اسـتراتيجية الدائـرة الـتي تهـدف إلى إيجـاد قطـاع ثالـث نشـط في الإمـارة، يركّـز عـلى سـتة محـاور رئيسـية: بنـاء القـدرات، واللوائـح التنظيميـة والتشريعـات، ونمـاذج الشراكـة، والتمويـل، والحوافـز، والتوعيـة.

منصة المسؤولية المجتمعية

المنصة التي تديرها الهيئة بهدف استقطاب وتوجيه مساهمات المسؤولية المجتمعية في إمارة أبوظبي.

القطاع الاجتماعي

نظـام متكامـل مـن العمـل الاجتماعـي العـام يهـدف إلى رعايـة وتنميـة الأفـراد والأسر والمجتمـع مـن كافـة النواحـي ويشـمل الجهـات العامـة والخاصـة، الربحيـة منهـا وغـير الربحيـة، الـتي تقـدم خدمـات للقطـاع الاجتماعـي والـتي تعـنى بشـؤون الأسرة بوجـه عـام والمـرأة والطفـل بوجـه خـاص كمـا تعـنى بشـؤون القـصر والأيتـام والمحتاجـين وأصحـاب الهمـم والشـباب وكبـار الـسن ومجهـولي النسـب.

الجهات التابعة

الجهـات العاملـة في القطـاع الاجتماعـي التابعـة للدائـرة والـتي تخضـع لرقابتهـا وإشرافهـا ويصـدر بتحديدها قـرار مـن المجلـس التنفيذي.

أهداف التنمية المستدامة

أهـداف التنميـة المسـتدامة أو الأهـداف العالميـة وهـي مجموعـة مـن 17 هدفًـا عالميًـا مترابطًـا مصممـة لتكـون "مخططًـا لتحقيـق مسـتقبل أفضـل وأكـثر اسـتدامة لجميـع النـاس والعالـم بحلـول عـام 2030". وضعـت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة أهـداف التنميـة المسـتدامة في عـام 2015، ومـن المزمـع تحقيقهـا بحلـول عـام 2030.

الإمـارات العربيـة المتحـدة - إمارة أبوظبي
صـادر عن دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي
البريـد الإلكـــتروني info@addcd.gov.ae

جميـع حقـوق الطبـع والنشـر محفوظـة